الصباح الاقتصادية
12
العدد 2129 - السنة الثامنة
الإثنين 17 جمادى الآخرة 1436 - الموافق 6 أبريل 2015
Monday 6 April 2015 - No.2129 - 8th Year

نتيجة للتذبذب والشراء الانتقائي على أسهم الشركات التي تقل قيمتها السوقية عن 50 فلسا

البورصة تشهد استمرار تدني القيمة المتداولة

■ أداء السوق يشهد اشتداد وتيرة المضاربات والغياب شبه المتعمد من جانب بعض صناع السوق

■ المؤشر السعري اغلق الجلسة أمس منخفضا 14.8 نقطة ليصل الى مستوى 6206.5 نقطة

البورصة الكويتية

اغلق سوق الكويت للأوراق المالية (البورصة) مجريات حركة تداولات الجلسة على انخفاض نتيجة للتذبذب والشراء الانتقائي على اسهم الشركات التي تقل قيمتها السوقية عن 50 فلسا وعلى اسهم شركات التوزيعات النقدية وسط غياب واضح لاوامر الشراء المكثف على الاسهم الثقيلة.

وكان لافتا في اداء السوق اشتداد وتيرة المضاربات والغياب شبه المتعمد من جانب بعض صناع السوق لا سيما في ما قبل فترة المزاد (دقيقتان قبل الاغلاق) وما بعدها حيث شهدت اقفالات اللحظات الاخيرة تعميقا في الخسائر ما ساهم في اقفال المؤشر السعري الرئيسي في المنطقة الحمراء.

وظهر في اداء السوق تراجعات مستمرة لاغلب المستويات السعرية للشركات التي تم تداول اسمهما في حين نشطت تحركات بعض المحافظ المالية صوب اسهم منتقاة مع تسييل وبيع على بعض الاسهم غير الكويتية التي شهدت موجة بيع كما نشطت اسهم احدى المجموعات الاستثمارية للجلسة الرابعة على التوالي اي منذ الاسبوع الماضي.

ولوحظ في المحصلة النهائية للجلسة امس استمرار تدني القيمة المتداولة التي لم تكن في مستوياتها التي كانت تكن عليها منذ بداية العام بسبب عزوف المستثمرين عن السوق وقد يكون بسبب اتجاه بعض المتعاملين في اتجاه الاستثمار العقاري و فيما يبدو فان عودة هذه السيولة في انتظار الفرص المواتية.

وقال المحلل الفني لأسواق المال، فيصل بوشهري « إن السوق الكويتي لا يزال سلبيا بشكل عام، متوقعا أن تشهد تعاملات الأسبوع الجاري حالة من الصعود المضاربي، موضحاً بأن المؤشر العام يواجه عدة مقاومات ابرزها المقاومة الواقعة عند مستوى 6282 نقطة.

أما المحلل الفني لأسواق المال العربية والعالمية، إبراهيم الفيلكاوي، فقال « إن استقرار المؤشر العام فوق دعمه الواقع عند النقطة 6200 قد يدفعه إلى بلوغ مستويات 6300 و6360 نقطة، أما في حالة كسر الدعم فسيستهدف التالي عند المستوى 6000، ثم 5800 نقطة، مُشيرا إلى أن المؤشر يستهدف على المدى المتوسط من الناحية الفنية مستوى 5650 مبدئياً - ما لم يشهد دخولاً حقيقياً لسيولة استثمارية فقد تتم إلقاء كل الأهداف.

يذكر أن المؤشر السعري للبورصة اغلق الجلسة امس منخفضا 14,8 نقطة ليصل الي مستوى 6206,5 نقطة ولتبلغ القيمة النقدية نحو 11مليون دينار تمت عبر 3992 صفقة من خلال 150,5 مليون سهم.

ومن جانب آخر ذكر تقرير اقتصادي متخصص أن القيمة السوقية الاجمالية لسوق الكويت للاوراق المالية (البورصة) شهدت ارتفاعا بنسبة 0,5 في المئة لتصل عند 28,7 مليار دينار في نهاية الأسبوع الماضي حيث شهد السوق اعلانات أسهم منحة للعديد من الشركات ما تسبب بارتفاع تلك القيمة.

وقال تقرير شركة (بيتك للاستثمار) امس ان من أصل 57 شركة اسلامية ارتفعت اسعار اسهم 31 فيما تراجعت اسعار اسهم 17 شركة خلال الاسبوع لتشهد القيمة السوقية لتلك الشركات ارتفاعا بنسبة بلغت 1,1 في المئة لتصل عند 7,5 مليار دينار.

واضاف التقرير ان المؤشر السعري اغلق تعاملات الاسبوع الماضي في المنطقة الحمراء بعد أن كان مرتفعا باكثر من 100 نقطة في بداية الاسبوع ليصل عند مستوى 6221,3 نقطة منخفضا ب1,09 نقطة مع نهاية الاسبوع.

واوضح انه بالمقارنة مع مؤشرات السوق الاخرى فقد اغلقت جميع المؤشرات بارتفاع طفيف حيث ارتفع مؤشر (كويت 15) ب4,3 نقطة ليغلق عند مستوى 1021,8 نقطة كما اغلق مؤشر السوق الوزني عند مستوى 424,8 نقطة بارتفاع بسيط ب1,17 نقطة في نهاية الاسبوع.

وذكر ان اجمالي التداولات بلغ 597,1 مليون سهم منخفضا بنسبة 24,3 في المئة مقارنة بالاسبوع قبل الماضي وبالنسبة لأكثر القطاعات من حيث حجم تداولاتها فقد شهدت أكبر القطاعات انخفاضا في حجم التداولات حيث شهد قطاع الخدمات المالية الذي يساهم ب44,5 في المئة من اجمالي التداولات انخفاضا بنسبة 36,8 في المئة ليصل عند 266,2 مليون سهم.

لترتيب تمويل إضافي بقيمة 1.5 مليار دولار لصالح كوفيك

«الوطني» يقود تحالفاً مصرفياً عالمياً

■ الفليج : اختيار البنك الوطني مجددا لقيادة الكونسورتيوم يؤكد مكانته الرائدة وقدرته وخبرته الطويلة في ترتيب التمويلات الضخمة

صلاح الفليج

قاد بنك الكويت الوطني، بالتعاون مع بنك جي بي مورغان ليمبند، تحالفا مصرفيا (كونسورتيوم) يضم مجموعة من البنوك العالمية والإقليمية والكويتية لترتيب تمويل إضافي بقيمة 1.5 مليار دولار أميركي لصالح الشركة الكويتية للاستكشافات البترولية الخارجية (كوفيك)، وذلك بعدما قررت الشركة ممارسة خيار زيادة خط الائتمان بموجب اتفاق قرضها الأصلي الحالي البالغة قيمته 1 مليار دولار والذي كان قد تم توقيعه في شهر نوفمبر 2014.

وقام بنك الكويت الوطني وجي بي مورغان بتنسيق ترتيب القرض، كما قام بنك الكويت الوطني بدور وكيل للقرض، وإلى جانب بنك الكويت الوطني وجي بي مورغان، ضم الكونسورتيوم كلا من بنك طوكيو - ميتسوبيشي يو اف جي المحدود، وبنك إتش إس بي سي الشرق الأوسط المحدود، وروايال بنك أوف سكوتلاند التي تولت دور الضامن والمرتب الأساسي.

كما ساهمت في التمويل مجموعة من البنوك الكويتية والإقليمية والعالمية، حيث تولى كل من البنك الأهلي المتحد، بنك أستراليا ونيوزيلاندا، بنك باركليز، بنك بي إن بي باريبا، بنك برقان، سيتي بنك، البنك التجاري الكويتي، بنك الدوحة، بنك الخليج، بنك ميزوهو، بنك ناتكسيس، بنك أبوظبي الوطني، بنك قطر الوطني، مجموعة ساميا المالية، سوسيتيه جنرال، مؤسسة سومیتومو میتسوي المصرفية وبنك الاتحاد الوطني، دور المرتب الأساسي، فيما تولى بنك سكوتيا وبنك الكويت والبحرين وبنك البحرين الوطني دور المرتب للإقراض.

ويرفع هذا التمويل الإضافي قيمة القرض الأخير الذي قاد بنك الكويت الوطني لترتيبه بالتعاون مع جي بي مورغان لصالح شركة كوفيك إلى 2.5 مليار دولار أميركي. وقبلها، قام البنك خلال العام 2013 بقيادة كونسورتيوم مصرفي لترتيب قرض بقيمة مليار دولار أيضا لصالح الشركة. وفي العام 2008، قام البنك الوطني كذلك بلعب دور أساسي في ترتيب قرض مجمع لصالح الشركة بقيمة 320 مليون دولار أميركي ولأجل 5 سنوات.

وقال الرئيس التنفيذي لبنك الكويت الوطني في الكويت صلاح يوسف الفليج إن بنك الكويت الوطني هو الشريك المصرفي الأول للقطاع النفطي، وإن مكانته ودوره التاريخي في قيادة تحالفات الصفقات المليارية وتمويل المشاريع الضخمة يضعه في موقع طليعي دائما ليكون الخيار الأول لكبرى الشركات المحلية والإقليمية والشريك الرئيسي في خططها التوسعية.

وأضاف الفليج أن اختيار بنك الكويت الوطني مجددا لغرض ترتيب تمويل لصالح شركة كوفيك هو بمثابة تأكيد جديد على المكانة الرائدة والسمعة الممتازة التي يتمتع بها بين كبرى المؤسسات والبنوك العالمية، وقدرته وخبرته الطويلة في ترتيب القروض والتمويلات الضخمة.

وأكد الفليج على عمق العلاقة التي تجمع بنك الكويت الوطني مع شركة كوفيك، والتي تأتي امتدادا للشراكة بينه وبين شركات القطاع النفطي في الكويت، وتؤكد على دوره الريادي والتاريخي في دعم هذا القطاع منذ أكثر من أربعة عقود كشريك مصرفي أول لمؤسسة البترول الكويتية وشركاتها التابعة، وكمساهم رئيسي في خططها التطويرية والتوسعية.

ويحتفظ البنك الوطني بأعلى التصنيفات الائتمانية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بإجماع وكالات التصنيف العالمية موديز وستاندرد آند بورز وفيتش، وذلك بفضل متانة مؤشراته المالية وجودة أصوله المرتفعة ورسملته القوية وتوفر قاعدة تمويل مستقرة، وخبرة جهازه الإداري ووضوح رؤيته الاستراتيجية، فضلا عن السمعة الممتازة التي يتميز بها، كما يحتفظ بموقعه بين أكثر 50 بنكا أمانا في العالم للمرة التاسعة على التوالي، ولدى مجموعة بنك الكويت الوطني اليوم أكبر شبكة فروع محلية ودولية حول العالم تغطي أهم عواصم المال والأعمال الإقليمية والعالمية.

تقرير: أسعار النفط الخليجي تنخفض بنسبة 48 في المئة منذ الربع الأخير من 2014

تراجع أسعار النفط يضع الدول الخليجية تحت ضغط مستمر

قال تقرير اقتصادي متخصص إن أسعار النفط في دول مجلس التعاون الخليجي شهدت انخفاضا منذ الربع الأخير من العام الماضي بنسبة 48 بالمئة تقريباً على الأساس السنوي مما اثار مخاوف حول مدى قدرة تلك الدول على الاحتفاظ بمراكز فوائضها المالية.

واضاف تقرير الشركة (الكويتية الصينية) الاستثمارية ان الضغوط الهائلة التي تواجه دول المجلس نتيجة التراجع المستمر الذي تتعرض له أسعار النفط خصوصا انها تعتمد بشكل كبير على ايرادات النفط والغاز.

وأوضح أن صندوق النقد الدولي خفض بداية العام الحالي توقعاته هذا العام حول الفوائض المالية للبلدان الخليجية مجتمعة من 275 مليار دولار أمريكي الى حوالي 100 مليار دولار وحذر من ان بعض هذه الدول سيواجه عجزا ماليا اذا استمر الانفاق الحكومي وفق المستويات الحالية.

وذكر أن معظم البلدان الخليجية لا تزال قادرة على تحقيق معدلات عالية من النمو الاقتصادي وتجنب اي تراجع قد يطرأ على النشاط الاقتصادي حتى الآن بفضل مرونة انفاقها الحكومي المدعوم باحتياطيات مالية كبيرة.

ولفت الى ان صندوق النقد الدولي يرى أن اعتماد تلك الدول على صادرات النفط سيظل يشكل خطرا على المدى البعيد مؤكدا اهمية التوسع في التنويع الاقتصادي وتعزيز القطاعات غير النفطية في دول التعاون للحفاظ على النمو والفوائض المالية في المستقبل البعيد. وبين ان دول الخليج تتشارك بالسمات الاقتصادية ذاتها وتؤثر اسعار النفط المنخفضة كثيرا على اجمالي الناتج المحلي الاسمي والحقيقي اللذين يسهمان باعلى نسبة بالنسبة لاقتصاداتها وانفاقها الحكومي وصافي صادراتها.

وأشار التقرير الى ان دول التعاون تمر بمراحل مختلفة في الدورة الاقتصادية رغم سماتها المشتركة حيث تعكس دورة انشطة الأعمال تقلبات نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي لكل بلد بالنسبة لنمو اقتصاده المحتمل ويعرف من حيث الانكماش والتوسع. وقال إنه حين يتجه نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي نحو الأعلى فإن الاقتصاد يعد في مرحلة توسعية بينما عندما يتجه نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي نحو التراجع فيشير ذلك الى دخول الاقتصاد مرحلة الانكماش.

وذكر تقرير (الكويتية الصينية) ان مرحلة التوسع عادة ما تتكون من ارتفاع نسبة التوظيف والناتج الصناعي والمبيعات والدخل الفردي وينظر الى هذه العوامل بشكل خاص بمعزل عن التأثير المباشر لتراجع أسعار النفط على الناتج المحلي الاجمالي.

وأشار الى عامل ثان لابد من اخذه بعين الاعتبار لدى تحليل دورة أنشطة الأعمال "فالبلدان التي لا ترتقي الى مستوى النمو لا تستغل مواردها بما يكفي وعادة ما تنتج اقتصاداتها معدلات بطالة وقدرة غير مستغلة على التصنيع وتضخما منخفضا".

وبين ان البلدان التي تزيد فيها معدلات النمو عن المتوقع تعاني من التضخم والمصانع غير المستفاد منها والاقتصاد التضخمي لافتا الى ان اربع دول خليجية تشهد الآن مرحلة انكماش منذ الربع الأخير من 2014 وخص بالذكر عمان وقطر اللتين تمران بمرحلة مبكرة من الانكماش تعرف ببداية تراجع النمو الاقتصادي ولو أن معدلات النمو فيها على المدى البعيد لا تزال مرتفعة. وعزا هذا التباطؤ في النشاط الاقتصادي بصورة رئيسية الى ضعف الصادرات وتراجع الاستثمار والاستهلاك الخاص مضيفا ان المؤشرات الرئيسية مثل النمو الائتماني والسيولة تظهر ان تراجع النشاط الاقتصادي قد يستمر لفترة أطول.

وقال إن الكويت والسعودية تشهدان تباطؤا أيضا لكنهما ضمن مرحلة أخيرة من الانكماش فقد شهدتا بعض مؤشرات التعافي في قطاعات مختلفة كالسكن في الكويت والبنوك في السعودية مبينا ان المؤشرات الرئيسية بدأت بالصعود ما يشير الى ان اقتصاد البلدين سيشهد مزيدا من فرص الانفاق والثقة الايجابية للمضي قدما في المستقبل.

الناهض: نتطلع لشراكة جديدة مع القطاع الخاص التركي للاستفادة من تطور «الصيرفة الإسلامية»

الناهض يلقي كلمته في المنتدى

شدد الرئيس التنفيذي لبيت التمويل الكويتي "بيتك" مازن سعد الناهض على اهمية تطوير العمل المالي الإسلامي في السوق التركي، للاستفادة من نمو قطاع الصيرفة الإسلامية الذي اصبح مكونا اساسيا في الاقتصاد العالمي، تسعى معظم دول العالم الى استقطابه، مشيرا الى ان الفرصة سانحة لجعل تركيا مركزا للخدمات المالية وفق الشريعة، وبوابة لهذه الخدمات في أوروبا ووسط اسيا وجنوبها، حيث تستحوذ على الخبرات والمؤهلات التي تجعلها قادرة على لعب هذا الدور الاقتصادي المؤثر، والذي سيمثل مرحلة جديدة في التطور والازدهار الاقتصادي الذي تعيشه تركيا.

واكد الناهض في كلمته امام الملتقى الاقتصادي التركي العربي العاشر الذي عقد تحت رعاية رئيس وزراء تركيا احمد اوغلو، بحضور ومشاركة وزير المالية مهمت شمشك، ان بيت التمويل الكويتي التركي "بيتك- تركيا" يستطيع القيام بدور رئيسي في تحقيق هذه الرؤية، بعد ما حققه من تقدم ونمو على كافة المجالات، بالاضافة الى الدور الذي يلعبه كجسر لتعزيز العلاقات الاقتصادية ومجالات التعاون بين تركيا والكويت ودول مجلس التعاون، كما يطمح من خلال الرخصة التي حصل عليها مؤخرا لإنشاء بنك إسلامي في المانيا، الى تعزيز الروابط التجارية والاقتصادية بين اوروبا واسيا ودول مجلس التعاون من خلال تركيا والكويت.

واشار الناهض الى ان الوقت مناسب لتطوير الشراكة بين القطاع الخاص في الكويت وتركيا التي اسفرت عن انشاء "بيتك- تركيا" قبل 26 عاما، نحو افاق جديدة، مضيفا " لدي "بيتك" خبرات طويلة في العمل المالي وفق الشريعة، وملاءة عالية، وعلاقات تعاون ممتدة حول العالم، وهناك دول نعمل بشكل جدي لتكون مركزا لصناعة الصيرفة والخدمات المقدمة وفق الشريعة، بعد ان اصبح قطاعا مهما في الاقتصاد العالمي تصل موجوداته الى نحو 2 تريليون دولار، واصبحت الاسواق العالمية ترى الكثير من هذه المنتجات، خيارا مفضلا في مسائل التمويل مثل الصكوك والاجارة والاستصناع وغيرها، إننا نطمح الى التعاون معا، لجعل تركيا مركزا مهما في مجال الخدمات المالية وفق الشريعة، وان تصبح بوابة هذه الخدمات الى اوروبا ووسط اسيا وجنوبها، في ظل علاقاتها المتميزة مع اسواق دول مجلس التعاون، ومحيطها الإقليمي، ونرى ان تركيا تستحوذ على الخبرات والمؤهلات التي تجعلها قادرة على لعب هذا الدور الاقتصادي المؤثر، والذي سيمثل -حال اكتماله- مرحلة جديدة في التطور والازدهار الاقتصادي الذي تعيشه حاليا.

وحول استراتيجية عمل "بيتك-تركيا" قال الناهض" لقد دخلنا السوق التركي من اجل شراكة دائمة واقامة روابط وثيقة في مختلف الظروف، ولم يتم التطرق ابدا الى الخروج من السوق، او البحث عن فرصة استثمارية في اسواق بديلة، رغم التسهيلات الكبيرة التي كانت تقدم ل "بيتك"، فقد كنا على ثقة في امكانيات هذا البلد، وما يتميز به من موقع جغرافي وموارد متعددة.

واضاف" استهدفنا بإنشاء "بيتك-تركيا" بالتعاون مع مؤسسات وهيئات رسمية تركية- حيث كان البنك، بداية توسعنا الخارجي- ان يكون استثمارا استراتيجيا بعيد المدى، لا يعتمد على الخطط القصيرة، التي ترمي فقط الى تحقيق الربح السريع، ثم الخروج من السوق . لقد كانت الاستراتيجية ان يكون "بيتك-تركيا" مجسدا لعلاقات تاريخية وثيقة بين بلدين صديقين يتطلعان دوما الى تنميتها في شتى المجالات، وعملنا على مد جسور التعاون والتبادل التجاري والاقتصادي، وتوثيق العلاقات الاقتصادية بين بلدينا من جهة، وبين تركيا ودول مجلس التعاون الخليجي من جهة اخرى، ايمانا بأن الاقتصاد من اهم ادوات التقارب والتفاهم بين الشعوب، و"بيتك" يحرص على تحقيق قيمة مضافة لأي سوق يعمل فيه.

«الوطني»: العجز في السلع والخدمات الامريكية انخفض في فبراير الماضي بشكل حاد

قال بنك الكويت الوطني ان السوق الامريكي يحاول تحديد موعد رفع المجلس الاحتياطي الاتحادي الامريكي (البنك المركزي) أسعار الفائدة حيث تراجعت العوائد الامريكية وابدت الاسواق مرة اخرى اتخاذ المجلس الاحتياطي لأسلوب اكثر ليونة في تطبيع سياسته.

واضاف البنك في تقريره عن (أسواق النقد) ان الزيادة في الوظائف الامريكية الجديدة في مارس الماضي كانت الاضعف منذ اكثر من سنة وسط اشارات إلى ان الاقتصاد بدأ يتاثر سلبا بالارتفاع الحاد للدولار الى اعلى مستوى له منذ عدة سنوات.

وذكر ان الوظائف غير الزراعية ازدادت بمقدار 126 الفا في الشهر الماضي وهي الزيادة الاضعف منذ ديسمبر 2013 وأقل بكثير من توقعات الاقتصاديين البالغة 245 الف مبينا ان معدل البطالة بلغ ادنى مستوى له منذ ست سنوات ونصف عند نسبة 5,5 في المئة اذ تم خفض ارقام الشهر الماضي من الرقم الذي كان متوقعا والبالغ 295 الف إلى 264 الف.

وبين ان العجز في السلع والخدمات الامريكية انخفض في فبراير الماضي بشكل حاد الى ادنى مستوى له منذ 2009 حيث صرحت وزارة التجارة الامريكية الاسبوع الماضي بان العجز التجاري تقلص بنسبة 16,9 في المئة الى 35,4 مليار دولار.

ولفت الى ان الاسواق كانت تتوقع تحسنا اقل يتقلص العجز فيه الى 41,2 مليار دولار وعكس التقلص في الميزان تراجع الواردات بمقدار 10,2 بليون دولار والذي فاق التراجع في الصادرات البالغ 3 ملايين دولار.

واشار (الوطني) في تقريره الى انه رغم التقلص في الميزان التجاري الحقيقي في فبراير الماضي الى جانب الزيادة في الشهرين السابقين فقد تم تسجيل معدل عجز تجاري اكبر في الربع الاول من عام 2015. واوضح ان النشاط التصنيعي الامريكي في مارس الماضي انخفض الى ادنى مستوى له منذ سنتين تقريبا وذلك بسبب تراجع الارباح من الطلبات الجديدة ومستويات التوظيف الراكدة.